رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا الجلسة وبجوارة الوزير العمير

الوزير الصبيح تلقي كلمتها

تتضمن 309 مشاريع منها 279 مستمر من الخطط السابقة و30 جديدا

مجلس الأمة يوافق على قانون الخط

الصبيح : الحكومة التزمت بتعهدها بإصدار مرسوم بشأن ربط أداء القياديين بمناصبهم وفقا لتنفيذهم للخطة

نسب الانجاز تزيد سنة بعد سنة والحكومة تقوم بمقارنتها بشكل ربع سنوي وهو أمر يبعث على التفاؤل

كتب
عمر الرشيدي
ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية امس على المرسوم رقم 166 لسنة 2000 بشان مشروع القانون الخاص بالحضانة العائلية والاقتراح بقانون بخصوص الحضانة العائلية بالداولة الاولى.

ويتضمن القانون وفق ما انتهت اليه لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية 23 مادة نصت اولاها على ان الطفل المشمول بالحضانة هو «كل من ولد في الكويت من ابوين مجهولين او من اب مجهول ومعلوم الام كويتية الجنسية ومن في حكمه من الحالات الخاصة التي تقدرها لجنة الحضانة العائلية ويعتبر في حكم مجهول الأب من لم يثبت نسبه لأبيه قانونا».

وعرف القانون الحضانة العائلية بـ«احتضان طفل او اكثر من اطفال دار الطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من قبل اسرة كويتية بهدف إيوائه ورعايته وتحمل مسؤولية تنشئته وذلك وفقا للاجراءات والشروط التي يحددها هذا القانون».

ووافق المجلس على مشروع القانون باصدار الخطة السنوية (2016 /2017) في مداولتيه الاولى والثانية والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأنه وأحاله الى الحكومة.

وقال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية هاشم الرفاعي ان التكلفة التقديرية لمشروعات الخطة السنوية (2016 /2017) تبلغ 5,156,787,080 دينار وبعدد 309 مشاريع منها 279 مشروعا مستمر من الخطط السابقة و30 مشروعا جديدا.

واوضح الرفاعي في كلمة خلال الجلسة ان الخطة السنوية تعتبر ثمرة للجهود المستمرة والتعاون بين كافة شركاء التنمية وباكورة عمل مشترك بين ثلاثة مجالس هي المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ومجلس الوزراء ومجلس الامة.

واضاف ان الخطة اعدت بآليات متطورة عن سابقتها وبكفاءة وسرعة حتى اصبحت الخطة السنوية سابقة للميزانية «وذلك في سابقة تاريخية تشكر عليها السلطتين التشريعية والتنفيذية» مشيرا الى ان تقديم الخطة مبكرا امر ايجابي يساهم في سرعة انجاز المشاريع الحكومية.

واوضح ان الرؤية والاهداف الاستيراتيجية للخطة السنوية ترتكز على رؤية سمو امير البلاد بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذبا للاستثمار تذكي فيها روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتاج يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي.

وقال ان العمل يجري تحت ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يرسخ القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة لتوفير بنية اساسية ملائمة وتشريعات متطورة اضافة الى بيئة اعمال مشجعة.

وذكر ان منهجية اعداد الخطة تبدأ من رؤية سمو امير البلاد وتبني الاهداف والسياسات بعيدة المدى ومن ثمه الخطط الانمائية المتعاقبة ثم بعد ذلك اعداد الخطة السنوية على ان يكون لمجلس الامانة العامة للتخطيط والتنمية ومجلس الوزراء ومجلس الامة دورهم في هذا الشان.

واشاد بان عناصر وثيقة الخطة عرضت اهم التحديات والسياسات والمستهدفات والمؤشرات واهم المشروعات المرتبطة بالجهات المعنية المختلفة مشيرا الى انها تركزت على التنمية البشرية والمجتمعية والتنمية الاقتصادية والادارية اضافة الى تنمية المشروعات الاستراتيجية وسد نقص المتطلبات التشريعية.

وتحدث الرفاعي عن المجالات التنموية قائلا ان رؤية الكويت لسنة 2035 هي التنمية البشرية والمجتمعية من خلال التركيبة السكانية وسوق العمل والتنمية العمرانية الى جانب الصحة والتعليم والتدريب والامن والعدالة والرعاية والتنمية الاجتماعية.

واضاف ان رؤية الكويت لسنة 2035 تهدف الى تمكين المراة والشباب وتنمية البيئة والثقافة والفن والاعلام مشيرا الى ان التنمية الاقتصادية في رؤية الكويت ترتكز على تنوع القاعدة الانتاجية ودعم وتوسيع دور القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية.

واشار الى ان الخطة تستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من 26,4 بالمئة كمتوسط خلال الفترة 2010-2013 الى 41,9 بالمئة كمتوسط للفترة من 2015/2016 الى 2019/2020.

واضاف ان التنمية الادارية لرؤية الكويت ركزت على مكافحة الفساد والتخطيط وصنع السياسات العامة الى جانب عمل الاحصاء وجمع المعلومات مشيرا الى ان الخطة تستهدف تفعيل التشريعات المتعلقة بالفساد وتعزيز الشفافية ووضع استيراتيجية وطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وحول موضوع الاسكان قال الرفاعي ان عدد الوحدات السكنية المستهدف تسليمها خلال سنوات الخطة يغطي حوالي 91 بالمئة من اجمالي الطلبات المتوقعة خلال ذات الفترة مشيرا الى ان ارتفاع عدد الطلبات المتراكمة مما يتطلب الاسراع في توسيع دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الرعاية السكنية خلال سنوات الخطة للعمل على تقليص الطلبات المتراكمة.

وفي مجال الصحة اكد الرفاعي تطبيق نظام الاعتراف الدولي بجودة الخدمات الصحية ورفع كفائتها بالاضافة الى خفض معدل الوفيات بالامراض المزمنة.

اما في مجال التعليم فاشار الى تطبيق نظام الاعتماد الاكاديمي وتحسين ترتيب الكويت في اختبارات التقويم والقياس العالمية لافتا الى زيادة نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الاجمالي.

وحول موضوع الامن والسلامة والعدالة في الخطة اوضح ان زمن وصول سيارات الاسعاف الى مكان الحادث يستغرق 17 دقيقة في سنة 2013 بينما سيكون في عام 2016 ثمان دقائق والعمل على ان تصل سيارات الاسعاف لمكان الحادث في 3 دقائق عام 2020.

اما بشان نسبة انجاز الفصل في القضايا بالمحاكم في عام 2013 بين انها بلغت ما يعادل 44 بالمئة على ان تصل نسبة الانجاز في الفصل بالقضايا في عام 2016 ما يعادل 48 بالمئة وتصل الى 68 بالمئة في عام 2020.

وفي مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية ذكر الرفاعي ان هناك تطورا في هذا المجال حيث ان عدد مراكز تنمية المجتمع في عام 2013 كانت 19 مركزا بينما الرؤية في عام 2020 تطمح للوصول الى 31 مركزا فيما بلغ عدد الحضانات العامة في عام 2013 ست حضانات وتنشد الرؤية الوصول الى 20 حضانة اطفال في عام 2020.

وفي مجال رعاية وتمكين المراة والشباب اكد دعم الخطة قدرات المراة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية وتمكين قياداتها بينما ركزت الخطة في مجال البيئة على معالجة الاختلالات البيئية والمستقبلية وتحسين الوضع البيئي وفق المعايير الدولية.

وحول الثقافة والفن والاعلام ذكر ان الخطة تتضمن رؤية لتشجيع الابداع الفني والادبي ورعاية نتاج الثقافة والفكر والفن والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الكويتي.

من جهتها اكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح رغبة الحكومة بالانجاز مشيرة الى التزامها بتقديم الخطة السنوية (2016/2017) قبل موعدها.

واضافت الوزير الصبيح خلال مناقشة مشروع القانون بشان الخطة السنوية (2016-2017) ان الحكومة التزمت بتعهدها باصدار مرسوم بشان ربط اداء القياديين بمناصبهم وفقا لتنفيذهم للخطة اضافة الى صدور تقريرين للخطة السنوية ونسب الإنجاز فيها.

وبينت ان نسب الانجاز تزيد سنة بعد سنة وان الحكومة تقوم بمقارنة نسب الانجاز بشكل ربع سنوي واصفة ذلك بانه «امر يبعث على التفاؤل».

واشارت الى تقديمها جميع تقارير المتابعة شا الخطة للمجلس بموعدها مؤكدة جدية الحكومة في المتابعة والمحاسبة حتى «نظهر الإنجاز باقضل صورة».

وحول تطابق المبالغ بين الخطة والميزانية أوضحت انها «مطابقة اتما اذا كان هناك مشاريع تمطية تشغيلية فهي ضمن ميزانية الجهة ولا تدخل ضمن خطة التنمية» مؤكدة ان إقرار الخطة «انجاز للكويت بوضع التخطيط في المسار الصحيح لاسيما ان إقرار الخطة السنوية جاء قبل اقرار الميزانية».

كما وافق مجلس الامة على مشروع القانون في شان انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان في مداولته الاولى.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون بمداولته الاولى بموافقة 29 عضوا ورفض ثلاثة وامتناع سبعة من اجمالي الحضور وعددهم 39 عضوا على ان تجرى المداولة الثانية على القانون بجلسة الاسبوع المقبل يومي الثلاثاء او الاربعاء.

من جهته اكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع تحفظ الحكومة على عدد من المواد والبنود الواردة في مشروع القانون الذي انتهت اليه اللجنة البرلمانية فيما يتعلق بالحصانة الممنوحة لأعضاء الديوان الوطني لحقوق الانسان وحق الضبطية القضائية للديوان.

واوضح الصانع ان الحكومة ترى ان مهمة الديوان تلقي وارسال التقارير الى جانب الاختصاصات التي رسمتها المادة السادسة من القانون وان الضبطية القضائية احد صفات السلطة التنفيذية وهو ما يتعارض ما المواثيق الدولية.

وبين ان صفة الضبطية القضائية الواردة في مشروع القانون «تتنافى مع استقلال الديوان واقحام غير جائز» حيث ان من اعمال الضبطية الضحري وجمع الاستدلالات والتحقيق في الجرائم وهي الاعمال الممنوحة للسلطة التنفيذية.

كما الصانع ان هناك قرارا سابقا من مجلس الوزراء بتشكيل فريق لمراجعة ودراسة الاسئلة البرلمانية.

وقال الصانع في إن هذا الفريق يكون نائبا لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وهو من يرفع تقاريره بشان دستورية الاسئلة البرلمانية من عدمها موضحا ان هذا الأمر من باب حسن التنظيم وسير العمل.

واضاف ان مجلس الوزراء ترك الفرصة للوزير إن كانت هناك موافقة بالإجابة على الأسئلة البرلمانية من ناحيته فيتم الجواب عليها طالما لا تتعارض الإجابة مع مصالح بقية الوزراء الأخرين.

من جانبه قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير إن اغلب الأسئلة البرلمانية تتم الإجابة عليها ولا يتم التحجج بعدم دستورية الأسئلة البرلمانية مؤكدا ان ابواب التعاون مع المجلس مفتوحة على مصراعيها.

واضاف العمير في مداخلة له بالجلسة أنه «حتى لو جاءت الإجابة على السؤال البرلماني بانه غير دستوري فإننا ندقق مع الفريق الاستشاري ونحن نفتح ابواب التعاون على مصراعيها بتوفير المعلومة كما هي متوفرة للوزير فتكون متوفرة للنائب» مشددا على انه «لا يجوز حجر اي معلومة عن النائب وهي متوفرة لدينا إلا ما عارض الدستور واللائحة الداخلية للمجلس».

وذكر ان النائب إذا راى ان سؤاله دستوري والإجابة التي ارسلت له بان سؤاله غير دستوري فلا مانع من التباحث مع النائب والمستشارين المتخصصين في هذا الشان مؤكدا انه إذا تبين أن هذه المعلومات لا تعارض الدستور أو اللائحة فسيتم توفيرها له.

من جهته اكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى العمل على تلافي كل الملاحظات الواردة من قبل ديوان المحاسبة إلى الجهات التابعة له.

وقال العيسى في مداخلته ضمن بند الاسئلة إنه شكل لجنة متخصصة لدراسة كل الملاحظات الواردة على ميزانيات الجهات التابعة له مثل معهد الكويت للابحاث العلمية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مشيرا إلى ان اللجنة ستوضح أسباب الملاحظات والعمل على تلافيها.

في سياق آخر وافق المجلس على طلب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بسحب تقرير اللجنة بشان الاقتراحين بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 4

النائب صالح عاشور اثناء مداخلته

..والنائب طنا

تامل وتفكير

جانب من الجلسة

الرفاعي : الخطة تعتبر ثمرة للجهود المستمرة والتعاون بين مختلف شركاء التنمية

اعددنا الخطة بآليات متطورة عن سابقتها حتى اصبحت سابقة للميزانية «وذلك في سابقة تاريخية»

الرؤية والاهداف الاستراتيجية ترتكز على رؤية سمو امير البلاد بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذبا للاستثمار

العمل يجري تحت ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يرسخ القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية ويحقق التنمية البشرية